تاريخ استقبال المقال:2016/01/14 تاريخ قبول نشر المقال: 2016/03/10 تاريخ نشر المقال:2016/06/01

# البعد السوسيو - إيكولوجي للتنمية الحضرية

**د. رضا قجة جامعة محمد بوضياف بالمسيلة – الجزائر**

**أ. سعد هماش جامعة قسنطينة – الجزائر**

**ملخص:**

تطرح هذه الدراسة قضية التنمية ضمن المجال الحضري، أو ما يصطلح عليه بالتنمية الحضرية، وبعديها السوسيولوجي والإيكولوجي والربط بينهما انطلاقا من العلاقة بين التنمية والمجتمع والبيئة، وذلك لما تمثله هذه المصطلحات الثلاثة (التنمية، المجتمع، البيئة) من أهمية في حياة الإنسان كفرد والمجتمع ككيان، فالتنمية عامة أصبحت مسعى وهدف كل المجتمعات والدول، والإنسان كائن اجتماعي لا يستطيع أن يعيش إلا ضمن مجتمع، والبيئة أضحت قضية عالمية تشغل بال المجتمعات سواء النامية أو السائرة في طريق النمو.

ولتحقيق هدف الدراسة واستكمال مسعاها، سيتم إتباع مجموعة من المحاور الرئيسية بالإضافة إلى مقدمة وخاتمة، فالمحور الأول كتعريف بموضوع الدراسة، أما المحور الثاني فتبيان للتطور التاريخي لمصطلح التنمية الحضرية، والمحور الثالث تفصيل وتوضيح للاتجاهات والنماذج السوسيولوجية المفسرة لعملية التنمية الحضرية، وأخيرا المحور الرابع الاتجاه الايكولوجي ونموذج التنمية المستدامة كتفسير عالمي وحديث لعملية التنمية الحضرية.

**الكلمات المفتاحية:** البعد السوسيولوجي، البعد الايكولوجي، التنمية، التنمية الحضرية.

## The socio - ecological dimension of the Urban Development

**Abstract :**

this study deals with the issue of development within the urban area, or what is called urban development with its two dimensions; the sociological and ecological, and the connection between them based on the relationship between the development, the community and the environment; this for what these three terms (development, community, environment) represent as importance for human life; as an individual and for society as an entity.

To achieve the objective of the study, will be followed a group of the main axes in addition to the introduction and a conclusion; the first axis as a definition to the study, while the second clarifies the historical development of the term "urban development", the third axis details and clarifies the sociological trends and models which explain the process of urban development, and finally the fourth axis the ecological trend and the model of sustainable development as a universal and modern explanation or the process of urban development.

**Key words:** sociological dimension, the ecological dimension, development, urban development

**مقدمة :**

تحظى قضية التنمية باهتمام جل الباحثين الاقتصاديين والاجتماعيين، خاصة وأنها أصحبت موضوع الساعة سواء بالنسبة للدول السائرة في طريق النمو، أو الدول المتقدمة التي تسعى إلى تقدم وتطور أكبر، وتختلف النظرة الاجتماعية والاقتصادية للتنمية حسب اتجاهات وأفكار الباحثين وحسب الواقع المعاش للدول من حيث التخلف والتقدم، بالإضافة إلى بروز الاتجاهات والنماذج المفسرة لقضية التنمية، حيث كل اتجاه أو نموذج يفسرها حسب مجاله وموضوعه الخاص.

وهذا ما يشير إليه الدكتور "**محمد علي محمد**" حيث يقول :" أن قضية التنمية أخذت مكانا بارزا من جانب المفكرين الاجتماعيين باعتبارها أهم مشاكل العصر تأثيرا وخطورة، فهناك هوة قائمة بين مجتمعين مختلفين (مجتمع متقدم وآخر متخلف)، فالأول يتمتع بالقوة والسيطرة والثاني يعيش في فقر وتبعية كاملة"[1]

والتنمية كهدف أصبحت شعارا يرفع في كل مناسبة، وأملا تتغنى به الدول النامية، تمثل بالنسبة لها التطور والتقدم والتحديث وربما التصنيع، وقد استحدث في هذه الدول مصطلح جديد عوض التنمية وهو الإنماء، حيث يعبر عن الاتجاه القصدي في التنمية بينما يدل لفظ التنمية على العملية ذاتها، ويرى البعض أن كلا اللفظين لا يعبر عن الواقع المقصود في الدول النامية حيث الحاجة إلى التغيير الجذري في أوضاع متخلفة، بينما في الدول المتقدمة هي تنمية لأوضاع لا تعد متخلفة[2].

وبمجرد ذكر مصطلح التنمية يتبادر إلى الذهن أنواع وتصنيفات التنمية، فهناك تنمية اجتماعية، وتنمية اقتصادية، وتنمية بيئية، وتنمية ثقافية...الخ، وكل نوع وصنف يفسر حسب المصطلح الثاني المتمم للمصطلح المركب العام الملحق بالتنمية، وبطبيعة الحال التنمية لا تكون تنمية بالمعنى الحقيقي إلا إذا استوفت الأبعاد الحقيقة، وأبعادها كثيرة ومتعددة، منها الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والسياسي والثقافي، وكل ما له علاقة بإنماء وتطوير المجتمعات، وسيتم التركيز في هذه الدراسة على البعد السوسيولوجي(الاجتماعي)، والإيكولوجي(البيئي)، لما لهما من أهمية بالغة على المستويين المحلي والعالمي، وكهدف للدول سواء المتقدمة أو السائرة في طريق النمو، خاصة في ظل تعالى الأصوات والمناداة بالمحافظة على البيئة بشتى الطرق والوسائل.

وستشتمل الدراسة لتحقيق مسعاها بالإضافة إلى مقدمة وخاتمة على عدة محاور، نوجزها فيما يلي :

- أولا / التعريف بموضوع الدراسة (إشكاليتها، أهميتها وأهدافها، منهجيتها، ضبط وتحديد مفاهيمها)
- ثانيا – التطور التاريخي لمفهوم التنمية الحضرية .
- ثالثا – البعد السوسيولوجي للتنمية الحضرية.
- رابعا – البعد الإيكولوجي للتنمية الحضرية.

**أولا / التعريف بموضوع الدراسة:**

**1 – إشكالية الدراسة:**

تعتبر التنمية عامة، والتنمية الحضرية خاصة من أبرز الأهداف التي تسعى الدول والمدن إلى تحقيقها، والتنمية الحضرية باعتبارها جزءا من التنمية العامة تشمل كل ما يتعلق بتطوير وترقية المجال الحضري وما يحتويه من تفاعلات وعلاقات اجتماعية واقتصادية، مثلها مثل مختلف أشكال التنمية التي يجب أن تراعي عدة جوانب لتكتسب صفة التنمية الحقيقية، فالاعتبارات الاجتماعية والإيكولوجية هي من أساسيات التنمية الحضرية الواجب مراعاتها أثناء إجراءات وعمليات التنمية.

وفي هذا الإطار تتحدد إشكالية الدراسة من خلال العلاقة بين التنمية الحضرية والبعد السوسيو– إيكولوجي الذي يعتبر من أهم الأبعاد الواجب مراعاتها، وهذا البعد أساسا مكون من بعدين، بعد سوسيولوجي (اجتماعي)، وبعد إيكولوجي(بيئي)، والربط بينهما يقودنا إلى دراسة الرابطة بين المجتمع والبيئة وعلاقتهما بالتنمية الحضرية، وانطلاقا مما سبق سنحاول في هذه الدراسة الإجابة على التساؤلات التالية :

– ما المقصود بالبعد السوسيو – إيكولوجي للتنمية الحضرية؟

– كيف تطور مفهوم التنمية الحضرية انطلاقا من تطور المدن واتساعها ؟

– فيما تتمثل الاتجاهات والنماذج السوسيولوجية المفسرة لعملية التنمية الحضرية ؟

– انطلاقا من العلاقة بين المجتمع والبيئة، ما هي الاتجاهات والنماذج الايكولوجية المفسرة لعملية التنمية الحضرية؟

**2 – أهمية الدراسة وأهدافها:**

تكمن أهمية الدراسة في كونها تطرقت لموضوع جد مهم، متمثل أساسا في العلاقة القائمة بين التنمية الحضرية والاعتبارات الاجتماعية والإيكولوجية، ورغم أن موضوع التنمية بصفة عامة موضوع شامل وواسع تطرق إليه مختلف الباحثين والمختصين بتفصيل كبير، إلا أن التوجهات الحديثة في دراسة التنمية أصبحت تركز على أبعاد التنمية خاصة البعد البيئي والبعد الاجتماعي، لما لهذين العنصرين من أهمية سواء على الصعيد العالمي أو المحلي، فكل الدراسات الحديثة في مختلف المجالات أدرجت الإيكولوجية (العلاقة بين الإنسان والبيئة) كمتغير ثابت ورئيسي، باعتبار الأرض وعناصرها كبيئة يعيش عليها الإنسان سلامتها من سلامته، وضررها من ضرره، وباعتبار المجتمع هو الكيان الوحيد لممارسة الحياة الاجتماعية.

وتهدف الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها :

– التعرف أكثر على مفهومي البعد السوسيولوجي والبعد الإيكولوجي التنمية الحضرية.

– الإطلاع على التطور التاريخي لمفهوم التنمية الحضرية.

– تحديد العلاقة بين المجتمع والبيئة من جهة، والعلاقة بين المجتمع والبيئة والتنمية الحضرية من جهة أخرى.

– الوقوف على أهم الاتجاهات السوسيولوجية والإيكولوجية المفسرة لعملية التنمية الحضرية.

**3 – المنهجية المتبعة في الدراسة:**

**أ – نوع الدراسة:**

من الناحية المنهجية يمكن اعتبار هذه الدراسة من حيث نوعيتها أو نمطها ضمن الدراسات والبحوث النظرية التحليلية، وتندرج بدورها ضمن الدراسات الأساسية في مدلولها العام وحقلها الشامل، لكونها بحثا وصفيا وتحليليا لخلفيات ومنطلقات التنمية الحضرية وصيرورتها التاريخية انطلاقا من تطور المدن واتساعها، ومحاولة لاكتشاف العلاقة بين البعد السوسيو–إيكولوجي وعملية التنمية الحضرية ضمن المجال الحضري من خلال التطرق إلى مختلف الاتجاهات والنماذج المفسرة لعملية التنمية الحضرية سواء السوسيولوجية أو الايكولوجية.

**ب – المنهج المتبع في الدراسة:**

انطلاقا من نوعية الدراسة فقد انتهج المنهج الوصفي المؤسس على وصف الظاهرة كما هي في الواقع، وتحليلها تحليلا كميا وكيفيا، وبما أن هذه الدراسة ضمن الدراسات النظرية الأساسية فقد استعين بهذا المنهج بطريقة كيفية ووصفية وتحليلية للإطلاع أكثر وبنوع من التفصيل على مفهومي السوسيولوجية والإيكولوجية والربط بينها وبين مفهوم التنمية الحضرية، واستعراض التطور التاريخي والمفهومي للتنمية الحضرية، ومحاولة التحديد والإلمام بمختلف الاتجاهات والنماذج السوسيولوجية والإيكولوجية المفسرة لعملية التنمية الحضرية.

**4 – تحديد وضبط مفاهيم الدراسة:**

**أ – البعد السوسيو – ايكولوجي:**

في قاموس المعاني السوسيولوجية علم يدرس المجتمعات الإنسانية والمجموعات البشرية وظواهرها الطبيعية[3]، وهو ما يصطلح عليه باسم علم الاجتماع، وهذا الأخير من أهم قضاياها دراسة كل ما يتعلق بالتجمعات الإنسانية ومختلف التفاعلات والعلاقات الاجتماعية، وعلى اختلاف تفرعاته وتخصصاته فإن كل تخصص يعنى بدراسة مجال وميدان مخصص، والبعد السوسيولوجي يقصد به من وجهة نظر اجتماعية أو الجوانب والامتدادات الاجتماعية، بمعنى ما يحدثه شيء ما من آثار وانعكاسات اجتماعية.

أما أصل كلمة الايكولوجي فجذورها إغريقية تتكون من Oikos وتعني البيت، وLogos التي تعني المنطقة المعينة والتعرف على قوانين الطبيعة وعلاقاتها[4]، أما علماء الإيكولوجية الاجتماعية فيحددونها في إطار دراسة البيئة الاجتماعية وتنظيمها، والعلاقات المكانية والنفسية والاجتماعية، التي تربط الجماعات والأفراد بعضهم ببعض، والآثار المتبادلة بين الأفراد والبيئة التي يشغلونها[5].

ومنه فالمقصود بالبعد السوسيو–إيكولوجي في هذه الدراسة هو مختلف امتدادات وجوانب التنمية الحضرية الاجتماعية والبيئة، فالاجتماعية كل ما تحدثه عملية التنمية الحضرية داخل المجتمعات الحضرية من دور وأثار وانعكاسات تعتمد كاتجاهات ونماذج لتفسير التنمية الحضرية، أما البيئية فتنحصر ايكولوجيا في العلاقة بين المجتمعات الحضرية والبيئة التي تعيش فيها وما تحدثه التنمية الحضرية من امتدادات

وجوانب في العلاقة بين المجتمع والبيئة المحيطة به انطلاقا من عملية التنمية الحضرية وهو ما يصطلح عليه بالاتجاهات والنماذج الايكولوجية المفسرة لعملية التنمية الحضرية.

**ب – التنمية الحضرية:**

قامت هيئة الأمم المتحدة بدور فعال في نشر فكرة التنمية الحضرية على المستوى الدولي حيث بدأ هذا منذ عام 1951م، حينما عملت على دراسة المراكز الاجتماعية وتلك العلاقة بين المجتمع المحلي والمجتمع القومي، حين كان الاهتمام منصبا على المجتمعات الريفية حيث كان ينظر إليها على أنها عملية تركز على تعاون السكان مع الجهود الحكومية، بهدف التنسيق بين الخدمات الزراعية والصحية، ولكن تقرير الحالة الاجتماعية لسكان العالم عام 1957م، أكد على ضرورة الاهتمام بالمجتمعات الحضرية، وبالتالي وجه الاهتمام إلى المجتمعات الحضرية من جانب الأمم المتحدة[6]

وتعرف "منال طلعت محمود" التنمية الحضرية على أنها:" تمثل عملا جماعيا تعاونيا ديمقراطيا، يشجع مشاركة الموطنين، وينظمها ويوجهها نحو تحقيق وإحداث التغيير الاجتماعي المطلوب، بقصد نقل المجتمع الحضري من وضع اجتماعي معين إلى وضع أفضل منه، ورفع وتنسيق مستوى معيشة الناس اقتصاديا واجتماعيا"[7].

وتعرف أيضا على أنها :" مجموعة من العمليات التي تعلم الاعتماد على النفس وتعبئة كافة الإمكانيات والطاقات والقوى، وتحديد لأوجه التقدم استراتيجيا وتكتيكيا على ضوء التفاعل بين الطاقة الوظيفية منظور إليها في تطويرها من ناحية، و بين القوى المعاصرة والضاغطة، وكذا الواقعة لنا في عالم متغير من ناحية أخرى"[8].

يتضح من خلال التعاريف السالفة الذكر أن التنمية الحضرية:" هي مجموعة من العمليات والبرامج الجماعية والتعاونية والديمقراطية، التي تعلم الاعتماد على النفس، وتعبئة كافة الإمكانيات والطاقات والقوى الموجهة أساسا نحو تحقيق وإحداث التغير الاجتماعي المطلوب، ونقل المجتمع الحضري من وضع اجتماعي معين إلى وضع اجتماعي أفضل منه، ورفع وتنسيق مستوى معيشة الناس اقتصاديا واجتماعيا".

**والمقصود بالتنمية الحضرية في هذه الدراسة :"عملية تطوير المجتمعات الحضرية التي تزداد كثافتها السكانية، ويتسع حجم مدنها، من خلال إنشاء مشاريع ومخططات بهدف اشتغال الأفراد في شتى القطاعات، وتوزيع التكنولوجيا وسيادة المهن التجارية والصناعية والخدمات، قصد تحقيق الرفاهية والرقي اجتماعيا واقتصاديا".**

**<u>ثانيا – التطور التاريخي لمفهوم التنمية الحضرية:</u>**

حسب هيئة الأمم المتحدة فإن للتنمية صنفين أساسين، اقتصادية تتجه إلى تنمية إنتاج وزيادة الدخول والتوسع في توظيف رؤوس الأموال وبالتالي خلق الثروة وزيادتها، واجتماعية تهدف إلى تحقيق مستوى معاشي وحياتي من حيث التعليم والسكن والصحة وغيرها للسكان[9].

ومفهوم التنمية يتضمن أساسا إشباع الحاجات الأساسية لأفراد المجتمع بشرط أن يمتد مفهوم الحاجات الأساسية ليشمل بجانب الغذاء والسكن والصحة والتعليم والعمل، الجوانب المعنوية التي تتلخص بالحاجة لتحقيق الذات بالإنتاج والمشاركة في تقرير المصير وحرية التعبير والتفكير والأمن والشعور

بالكرامة والاعتزاز بروح المواطنة، فيفترض بمفهوم التنمية أن يشمل هذه الاحتياجات على اختلاف أنواعها[10].

والتنمية الحضرية هي :" عملية تطوير المجتمعات الريفية إلي مجتمعات حضرية كما تشير كذلك إلي نشأة المجتمعات الحضرية ونموها" ، وتشير التنمية الحضـرية كذلك إلى :" زيادة كثافة السكان بمـا يتعدى 2000 نسمة في الكيلو متر مربع ، وكبر حجم المدينة بما يزداد عن 10000 نسمة، واشتغـال الأفراد في الإنتاج، وتوزيع التكنولوجيا وسيادة المهن التجارية والصناعية والخدمات وترتبط التنمية بنمو الدولة، وتنسيق الضبط الاجتماعي الذي يقوم على الاتجاهات الاجتماعية والثقافة التي تؤدى إلى تنمية المدن"[11]،وتعنى التنمية الحضرية كذلك التغيرات الموجهة التي تعتري المدينة، و تشمـل هذه التغيرات المساكن وبناء العمارات الشاهقة وإنشاء الشوارع والأحياء وغرس الأشجار[12].

وفى النصف الثاني من القرن العشرين ظهر مفهوم جديد للتنمية الحضرية، فقد كتب "سكوت" 1969م، بحثا عن المشاكل الحضرية، تضمن الحاجات الفسيولوجية والاجتماعية للمدن، واهتم بالأحياء المتخلفة. ثم ظهرت أعمال أخرى تتعلق ببرامج تجديد المدن، وبرامج المدن النموذجية ،ويتمثل ذلك في حركة تخطيط المدن والقرى في بريطانيا عام 1947، وفى عام 1968 ظهر نوع من التنمية يهتم بحركة الإسكان، وهكذا ترتبط التنمية الحضرية بعملية التخطيط فهي تضع وسائل وأهداف ترتبط بنمط استخدام الأرض .

ويـرى "فورستـر" أن التنميـة الحضرية:" تشمل وضع برامج للتدريب المهني وتكـاليف الإسكان المنخفضة, حيث أن هـذه البـرامج تؤدي إلى انخفـاض عدد العـاطلين عن العمل"[13].

وتبرز محددات التطور التاريخي للتنمية الحضرية في كتابات كل من جراس وكريستالير ولوتش وأولمان، فقد ناقش هؤلاء العلماء الجذور التاريخية للمناطق الحضرية وطبيعتها وتنوعها وخصائصها، وكان من أشهر كتاب هذا الاتجاه جوردن تشيلد ، حيث نجده يحدد بعض ملامح ما أطلق عليه (الثورة الحضرية المبكرة )، المتمثلة في الاستيطان الدائم في صورة تجمعات كثيفة ، وبداية العمل بالنشاطات غير الزراعية ، وفرض الضرائب، وتراكم رؤوس الأموال ، وإقامة المباني الضخمة، وتطور فنون الكتابة وتعلم مبادئ الحساب والهندسة والفلك.

ويأتي فوستيل دي كولانج بالتطرق إلى تاريخ المدينة العتيقة، وأرجعها إلى نفوذ الدين الحضري، وعرض لويس ممفورد المدينة من وجه النظر التاريخية، وألقى الضوء على نموها وكبر حجمها وأشار إلي أنها تمر بمراحل ونماذج معينة هي (مرحلة النشأة، مرحلة المدينة، مرحلة المدينة الكبيرة، مرحلة المدينة العظمى، مرحلة المدينة التيرانوبوليس، مرحلة المدينة النيكروبولويس)[14].

ثم يأتي بوسكوف الذي حدد الموجات الحضرية التي تعرض لها العالم عبر التاريخ إلي ما يلي:

– الموجة الحضرية الأولى من سنة 450 قبل الميلاد إلي سنة 500 بعد الميلاد، وهي الفترة الكلاسيكية للتحضر حيث ظهرت فيها المدن الأولى حول مجاري الأنهار وأوديتها الخصب.

– الموجة الحضرية الثانية من سنة 1000 إلى سنة 1800م، و قد تزامنت هذه الموجه مع ما عرف في أوروبا بالعصر المظلم وقد ظهرت هذه المدن لتؤدي وظائف تجارية أو دينية.

– الموجة الحضرية الثالثة من سنة 1800م إلي الوقت الحاضر وقد ارتبطت هذه الموجة بالنمو الصناعي المكثف الذي اثر في نمو المراكز الحضرية وساعد على اتساع نطاقها مما أدى بالكثير من المدن إلى أن تخرج عن نطاق وظائفها المرسومة لها وجعلها تعاني من الكثير من المشاكل(15).

أما ايريك لامبارد فقد ميز بين أربعة أشكال من أشكال التحضر التي مر بها العالم وهي:

–التحضر البدائي: وتحدث فيه عن محاولات عديدة من قبل الإنسان ساكن المركز العمراني بصفة عامة لإحداث التكيف مع البيئتين الفيزيقية والاجتماعية.

– التحضر المميز: ويبدأ في هذا الشكل من أشكال التحضر ظهور المدن وتتحدد وظائفها وتستبين خصائصها وتبرز مشكلاتها وهذا النوع من التحضر كان واضحا بالنسبة لمناطق مصر والعراق.

–التحضر الكلاسيكي: وتظهر فيه قيود عديدة حول نمو المدن وسكانها ويتسم هذا الشكل بالتمركز في العواصم وظهور دول المدينة مثل أثينا وروما وهو يمثل بداية الاستقرار الحضري الحقيقي.

– التحضر الصناعي: وهو المرحلة الأخيرة من التحضر التي بدأت تتضح ملامحها مع بدايات القرن العشرين حيث بدأت الهجرة من الريف إلي المدن أملا في الحصول على فرص عمل ومعيشة أفضل(16).

**ثالثا – البعد السوسيولوجي للتنمية الحضرية:**

**أ– الاتجاهات السوسيولوجية المفسرة للتنمية الحضرية:**

أي ظاهرة اجتماعية لها تاريخها الذي يشكل جزءا لا يتجزأ من حاضرها، ومؤشرا لما ستكون عليه في المستقبل، كما يعتبر التراث التاريخي بعدا معرفيا يساهم بشكل كبير في التفسير والتحليل والتخطيط والتنبؤ، وقد اهتم علماء الاجتماع بالفروق الملحوظة والقائمة بين المدينة والريف، كما بذلوا جهودا علمية متباينة لوضع نظريات حول هذه الفروق، وأدرك الفلاسفة في العصور القديمة أيضا أن المدينة تختلف اختلافا كبيرا في أوجه النشاط الاقتصادي عن الريف المحيط بها، ولكن الجهود الحقيقية والمنظمة التي بذلت لوصف وتفسير هذه الاختلافات جاءت متأخرة، حيث لا نستطيع أن نعين بداية حقيقية لها إلا في عصر المفكر العربي ابن خلدون، ففي القرن الرابع عشر كتب فصولا منظمة في التمييز بين البدو والحضر، وسنحاول في هذا المحور بنوع من التفصيل تبيين بعض الاتجاهات والنماذج المفسرة لعملية التنمية الحضرية، وعلى الرغم من كثرتها سنركز على ما سيأتي بيانه لعلاقته الوطيدة بالجانب الاجتماعي.

**1 – الاتجـــاه الحضري:**

يفسر هذا الاتجاه التنمية الحضرية بالتركيز على العنصر الجغرافي كتوفر الموارد الأولية والعناصر الإنتاجية باعتبارها عوامل أساسية في تحديد مدى تقدم وتطور المجتمع أو تخلفه، ويستغنى من هذا الاتجاه عن كل العوامل والمكونات الأخرى للمجتمع التي يكون لها دور ضمن عملية التنمية.

ومن أشهر نظريات هذا الاتجاه نظرية الحتمية الحضارية التي تتلخص فكرتها في أن الدول المتخلفة تقع إما في مناطق شديدة الحرارة أو شديدة البرودة، وأن غالبيتها تقع في المناطق المدارية في إفريقيا وأمريكا ، وبالتحديد في نصف الكرة الجنوبية، وتتميز هذه الدول بتخلف شديد، وخاصة في مجال الخدمات الاجتماعية كالتعليم والصحة والتغذية وانتشار الأمراض والأوبئة المختلفة(17).

بينما الدول المتقدمة فتقع في المناطق المعتدلة كما يرتبط الإنتاج في تلك المناطق بانخفاض الإنتاج الحيواني نتيجة عدم توفر الأعلاف الكافية ...الخ.

وبالرغم من توفر هذا الاتجاه على بعض المنطلقات الموضوعية في تفسيره لمشكلة التنمية والتخلف إلا أن الشواهد الواقعية تتعارض مع ما جاء به في تفسيره للتنمية، لأن العوامل والعناصر الجغرافية والموارد الطبيعية لا يمكن أن تكون وحدها سببا كافيا، ذلك لأن بعض المجتمعات النامية تعيش في مناطق معتدلة ، والتاريخ يثبت لنا أن بعض المجتمعات النامية اليوم كانت تعيش تقدما كبيرا وواسعا خلال مراحل تاريخية سابقة، وأما بعض الدول ذات الخصائص الجغرافية غير المواتية نجدها قد حققت معدلات من التنمية وهذا باعتمادها على التقدم العلمي، أضف إلى ذلك أن كثير من الدول التي تفتقر إلى كثير من الموارد الطبيعية تعتبر من أكثر الدول تقدما كاليابان وسويسرا[18].

**2 – الاتجـــاه الثنـــائي:**

يشير **ابن خلدون** أن اختلاف الأجيال في أحوالهم إنما هو باختلاف نحلتهم من المعاش، فإن اجتماعهم إنما هو للتعاون على تحصيله والابتداء بما هو ضروري منه وتنشيط قبل الحاجي الكمالي، فمنهم من يستعمل الفلح من الغراسة والزراعة، ومنهم من ينتحل القيام على الحيوان، فكان اختصاص هؤلاء بالبدو أمرا ضروريا لهم وكان حينئذ اجتماعهم وتعاونهم في حاجتهم ومعاشهم وعمرانهم من القوت والدفء إنما هو بالمقدار الذي يحفظ الحياة ، ثم اتسعت أحوال هؤلاء المنتحلين للمعاش وحصل لهم ما فوق الحاجة من الغنى والرفه دعاهم ذلك إلى السكون ، وتعاونوا في الزائد عن الضرورة واستكثروا من الأقوات والملابس والتأنق فيها، وتوسعة البيوت واختطاط المدن والأمطار للتحضر... فابن خلدون هنا يصنف أشكال الاستيطان البشري إلي نموذجين : نموذج المعاش، ونموذج الكسب[19].

هذا بالنسبة لابن خلدون وبالإضافة إلى هذا تأتي الثنائية التي تحدث عنها علماء الاجتماع وسنرد فيما يلي بعض هذه الثنائيات:

– تصنيف ( **فـردناندتونيز** ) الكلاسيكي الشهير والذي يمثل أحد قطبية المجتمع الأولى الذي تسوده العـلاقات الأولية والقرابية بينما يمثل القطب الأخـر المجتمع الذي تشيع فيه العلاقات الثانوية والتعاقدية.

– ثنائية (**دوركايم** ) الشهيرة التي تقابل بين نوعين من المجتمعات وفقا لشكل التضامن الاجتماعي، أولهما يقوم على التضامن الآلي بينما يقوم الثاني على التضامن العضوي.

قدم دوركايم نظرته إلى العلاقات الاجتماعية في المجتمعين، فقال أن المجتمع الريفي أو الجماعة المشابهة له تتسم بعلاقة تماسك ميكانيكية حيث يتعامل أفراد المجتمع تلقائيا ويستجيبون لبعضهم ميكانيكيا ، كما أن هناك على الطرف الأخر علاقات ذات طابع عضوي تعتمد على تبادل المنفعة في استجاباتها وتماسكها.

– يفرق ( **ماكس فيبر** ) بين النماذج التقليدية والنماذج العقلية.

– يميز ( **هواردبيكر** ) بين النموذج المقدس والنموذج العلماني حيث قدم مصطلحيه هذين ليقصد بالأول تلك المجتمعات ذات الثقافات بطيئة التغير المنعزلة (الريفية)ويقصد بالثاني تلك المجتمعات ذات الثقافات سريعة التغير المتصلة بغيرها من الثقافات الحضرية.

– أما( **روبرت ردفيلد** ) فيميز بين المجتمع الشعبي والمجتمع الحضاري، ويرتكز مفهوم المجتمع الشعبي على المشاعر الجمعية الأولية التي تميز الثقافة الشعبية في مقابل المشاعر الفردية التي تسم المجتمع الحضاري أو المدينة.

– عرض ( **تشارلز كولي** ) لاصطلاحيه على الجماعة الأولية التي تتصف بسيادة علاقة الوجه بالوجه ،مقابل الجماعة الثانوية التي تتميز بالعلاقات بين أفراد الجماعة وتدعو إلى تماسكهم وتعاونهم ومراعاتهم لثقافتهم وهي ما تتسم به الحياة الريفية.

– يضع (**سوركن** ) نموذجه المشهور الذي يقابل بين العائلية والتعاقدية كما يضيف إلى ذلك نمطا من أنماط العلاقات بين الجماعات وهو التفاعل الإجباري[20].

**3 – الاتجـــاه السيكـــولوجي:**

لجأ الكثير من علماء الاجتماع إلي تفسير المجتمع في ضوء علم النفس الاجتماعي وذلك بالتركيز على الذات واتجاهات الفرد وعواطفه ودوره في العقل الاجتماعي.

ويرمي الاتجاه السيكولوجي في مجال التنمية الحضرية إلى اكتشاف الضغوط السيكولوجية ومواقف الأفراد في محاولة لفهم الظروف الإنسانية المعقدة في المناطق الحضرية على وجه الخصوص، ويعتبر ماكس فيبر من أنصار هذا الاتجاه ، فقد عرف المدينة بأنها ذلك الشكل الاجتماعي الذي يسمح بظهور أعلى درجات الفردية والتفرد .

وميز **جورج زيمل** في مقال له بعنوان (المدينة والحياة العقلية ) بين نموذجين من المجتمعات على أساس العلاقات السيكولوجية في كل منهما، ففي المجتمع الأول ينخرط الفرد في جماعته الصغيرة انخراطا تاما، وفي المجتمع الثاني يحتفظ الفرد بذاتيته وفرديته في وجه القوى الاجتماعية الهائلة ،وكـان على يقين بان ساكني الحضر في حاجة ماسة إلى مزيد من الدقة والتوقيت ليتمكنوا من الوفاء بالتزاماتهم وسط هذه الشبكة المعقدة للوظائف الحضرية، وأن من أهم نتائج هذا التعقيد تطوير اقتصاد السوق وسيطرة العقلانية والعـلاقات اللاشخصية ، وهذا ينعكس بدوره على شخصية الحضري، فالإنسان في المدينة يشعر انه يعيش في حالة ضياع نظرا لتعدد جوانب الحياة فيها، هذه الحالة النفسية هي التي تجعل الناس يبتعدون عن الاستجابة العاطفية نتيجة لتعقد الحياة الحضرية الأمر الذي تصبح معه العلاقات بين الإنسان وأقرانه وبينه وبين البيئة عموما علاقات جزئية، ويرتبط هذا بخصائص الشخصية والمعتقدات والاتجاهات السائدة والتنشئة الاجتماعية والتربية، ومن هذا المنطلق تؤكد بعض النظريات الغربية على دور الأبعاد السيكولوجية في عملية التنمية وارتباطها إلى حد كبير بتغير أفراد المجتمع، وتوفير العدد الكافي ممن يتصفون بالطموح والرغبة في الإنجاز والقدرة على التقمص والتصور لأدوار وإمكانات مستقبلية[21].

ويؤخذ على هذا الاتجاه أنه في تحليله للظواهر الاجتماعية يرجعها إلى ظواهر نفسية من صنع الأفراد، وبالتالي فالمجتمع ليس له وجود، والحق انه تحدث في المجتمع أمور لا يصح إن ننسبها إلي أفراد معينين ، وذلك لأنها تنشا من علاقات الأفراد في حالة الاجتماع وتبادل وجهات نظرهم وتفاعل أفكارهم واحتكاك مشاعرهم وتوحد موقفهم، هذا بالإضافة إلي ما يحيط بهم من ظروف طبيعية وبيئية وتاريخية

تصهرهم جميعا في بوتقة جمعية وتؤدي إلى ظهور عقل جديد للجماعة يوجهها ويرشدها وهذا العقل مستقل عن الأفراد[22].

**ب – النمـاذج السوسيولوجية المفسرة للتنميـة الحضريـة:**

**1 – النمـوذج الثقافي:**

المفكرون الألمان هم أول من تحدث عن هذا النموذج، وكان ذلك في بداية القرن العشرين، ومن أبرزهم المفكر الاقتصادي **جوزستاف شمولر** حيث يقول في كتاباته :" إن السر الكبير لكل تقدم اقتصادي يكمن في حقيقة الأمر في تعاون وتضامن عدد من الأفراد، وهو التعاون الذي كان يتمثل في الماضي في عملية التآزر والتكامل الاجتماعي، ثم تحول إلى تقسيم العمل بأنواعه ومظاهره ومستوياته، ثم بعد ذلك إنشاء المصانع والورش، ثم تكوين الطبقات الاجتماعية، وبعدها النشاط الاقتصادي الحكومي، ولم تكن جسور التعاون هذه جميعا مجرد تعاون اقتصادي فحسب، وإنما كانت عن مجموع الحياة الروحية والفكرية للمجتمع، وإن التفاعل بين الخصائص الإنسانية والنظم الاقتصادية والاجتماعية هو المنطلق الحقيقي الفاعل لكل عمليات التقدم والنمو"[23].

من هنا يتضح لنا أن هذا النموذج يؤكد على أن عملية التقدم والنمو هي نتيجة لتفاعل العناصر الاجتماعية والاقتصادية والثقافية بالمجتمع، وهذا ما يؤكده **قولدنار** بمقولته :" أن الثقافة عربة الحضارة بمعنى أن الثقافة هي العامل الأساسي في تشكيل مفهوم الحضارة[24].

وهذا النموذج أخذ مكانته ضمن عملية التحليل والتفسير لمشكلة النمو والتنمية خاصة بعد إجراء البحوث حول تغير الاتجاهات ومقومات التنمية، إضافة إلى ذلك فشل معظم التجارب التنموية المختلفة، ومما لاشك فيه أن فرص نجاح ودوام التغير الاجتماعي تكون أكبر عندما يتوافق هذا التغير مع القيم والعادات والتقاليد وأساليب الحياة السائدة في المجتمع[25].

فمن خلال ما سبق يتضح أن هذا النموذج يعتبر عملية التنمية عملية ثقافية تجمع بين تفاعل العناصر الاجتماعية والاقتصادية، وكلما كانت المجتمعات ذات ثقافة عالية كلما كانت التنمية متطورة ومتقدمة فيها، والثقافة تحدد العلاقات الاجتماعية والممارسات الاقتصادية، حيث أن الثقافة كما يعرفها تايلور هي :"ذلك المركب الكلي الذي يشتمل على المعرفة والمعتقد والفن والأدب والأخلاق والقانون والعرف والقدرات والعادات الأخرى، التي يكتسبها الإنسان بوصفه عضواً في المجتمع"[26]

**2 – النمـوذج التكاملي:**

التكامل هنا بمعنى إشراك كافة العناصر والعوامل المساهمة في عملية التنمية، حيث يتشكل عن هذا الاشتراك كلا متكاملا، وحسب هذا النموذج فإن التنمية يجب أن تكون تنمية شاملة تمس جميع الأقاليم والمناطق، وكل المكونات المكونة للمجتمع.

ويشير الدكتور **نبيل السمالوطي** أن هذا النموذج يتمثل في "مجموعات البرامج التي تنطلق على المستوى القومي، والتي تشمل كافة القطاعات الفرعية للتنمية، وكافة المناطق الجغرافية في الدولة، أي تلك البرامج المحققة للتوازن الإنمائي على المستوى القطاعي والجغرافي، والمحققة للتنسيق الكامل بين الجهود الحكومية المخططة والجهود الشعبية المستشارة"[27].

ومن أهم رواد هذا الاتجاه كل من **جونار ميردال** الذي شرح الاتجاه التكاملي من خلال نظريته في العملية الدائرية التراكمية التي أشار فيها إلى مجموعة من القوى والعوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي تتضافر معا لإحداث أي تغيير منشود.

" فالتنمية المتكاملة على هذا الأساس وحسب هذا الرأي تقوم على حقيقة أساسية وهي أنه ليس من السهل وضع الفواصل بين أجزاء الحياة الاجتماعية التي تقوم بين عناصرها وأجزائها تداخلات وتفاعلات عميقة.

ونجد أيضا **ماستون** قد حذر من مغبة ممارسة أي عملية تنموية من دون الأخذ بعين الاعتبار بالمنهج التكاملي، فقد أشار إلى أن الحضارة التي لا تقوم على التكامل سوف تتخللها صراعات داخلية وجملة من الاضطرابات والفوضى"[28].

وعليه فإن عملية التنمية لا تقوم على مجرد تنمية عامل أو متغير أو جانب واحد فقط، وإنما تمس كافة العوامل والعناصر والمتغيرات المشكلة للمجتمع النامي وكافة القطاعات والمجالات المكونة للعملية الاجتماعية.

أما الدكتور **محمد زكي شافعي** فيشير إلى أن التنمية :" ليست نموا اقتصاديا فحسب، ذلك أنه من الممكن الحصول على نمو اقتصادي بغير عدالة التوزيع وبدون جهود مناسبة في الصحة والتعليم، وبتحسن الحياة الاجتماعية من معيشة وسكن ...الخ[29].

ومن المهم الإشارة هنا إلى المثال الواقعي الذي جاء به **محمد عاطف غيث** في "أن بناء مصنع في منطقة معينة أو زيادة الإنتاجية الزراعية لا يمكن أن يتحقق باستخدام الوسائل الفنية وتطبيق المعادلة الاقتصادية عليها بمعزل عن طبيعة المناخ السياسي والاجتماعي والثقافي والصحي"[30].

وفي نفس الإطار يؤكد **عبد الباسط محمد الحسن** على أن " إجراءات التنمية التي تصطبغ بصبغة اقتصادية بحتة دون أن ترافقها إجراءات اجتماعية واضحة ومحددة لا يترتب عليها بالضرورة تحقيق أهداف اجتماعية، بل قد تؤدي إلى خلق فوضى في الحركية التنموية بصفة عامة"[31].

**3 – النمـوذج الحضـاري:**

من رواد هذا النموذج نجد المفكر الجزائري **مالك بن نبي** من خلال كتاباته مشيرا إلى المشروع الحضاري التنموي الخاص بالمجتمعات حديثة التكوين والقدرات، حيث اعتبر أن مشكلة التخلف التي تعيشها الدول النامية ليست وليدة عوامل داخلية، وإنما نتيجة الهيمنة والتبعية الخارجية، كما اعتبر أيضا أن تطبيق النماذج التنموية الضرورية لا يمكن لها تحقيق مستوى أفضل من التقدم والرفاهية، ذلك أن النماذج المطروحة لا تقدم للعالم الثالث الأفكار والمعرفة التي بواسطتها يتم تحقيق التقدم الذي تعيشه الدول الصناعية، حيث يقول:"أن التغيرات التي نشاهد نتائجها بعد مدة طويلة في عالم الاقتصاد وهي في جوهرها تغيرات حضارية تعتري القيم والأذواق في منعطفات التاريخ، بحيث تتغير الحياة بتحول الإنسان نفسه في إرادته واتجاهاته عندما يدرك معنى جديدا لوجود الكون"[32].

وهنا حاول **بن نبي** تحديد جملة من العناصر التي تقوم عليها التنمية حسب نظرته الخاصة والتي تشكل علاقة تفاعلية بين ثلاث متغيرا هي : الإنسان والتراب والوقت (الزمن)، حيث تتولد نتيجة لذلك حضارة متكاملة الجوانب.

وعلى ضوء ما تقدم تفهم النظرة الفلسفية لنموذج **مالك بن نبي** الذي يعتبر مشكلة التنمية في جوهرها هي خلق شروط الإقلاع الحضاري، حيث أنها ليست مرتبطة بحل مشكلة التخلف الاقتصادي، أو مشكلة النمو السكاني، أو مشكلة التكنولوجيا أو مشكلة التبعية...الخ، وإنما هي مشكلة حضارة في الأساس.

وإن التطور العالمي أكد أن قضية التنمية ما زالت إحدى القضايا التي تحظى باهتمام خاص على المستويين العالمي والقومي، وأنها ليست تغيرات اقتصادية ومادية محضة، وإنما التنمية الحقيقية هي التغيرات الحضارية والتحولات الواقعية التي تحدث في شبكة العلاقات الاجتماعية والإطار الثقافي والاجتماعي والنسق القيمي والمعايير وأنماط السلوك في المجتمع[33].

وعملية الانتقال الحضاري حسب الفكر الرأسمالي والاشتراكي هي عملية آلية وحتمية تعتمد على الانتقال والاحتكاك، وأن النهضة الحضارية تقوم على أساس تحديد مشروع حضاري يجمع بين الخصوصية الأصيلة ومنابع الفكر التاريخي وبين الحياة المعاصرة في اتجاه مستقبلي، يأخذ بالجديد من خلال الرواسب الفكرية والحضارية للمجتمعات[34].

**رابعا – البعد الإيكولوجي للتنمية الحضرية:**

**أ – الاتجاه الإيكولوجي المفسر لعملية التنمية الحضرية:**

الإيكولوجية هي العلم الذي يختص بالعلاقات بين الكائنات الحية والمحيط الفيزيائي، أو البيئة المحيطة بها التي بموجبها تتبادل المواد والطاقة مكونة النظام الايكولوجي أو دراسة التأثيرات الضارة للحضارة الحديثة في البيئة، بنظرة تجن، أو منع تلك التأثيرات من خلال الحماية، والايكولوجية هي دراسة علاقة النباتات والحيوانات مع بيئتها الطبيعية والحيوية، أما النظام الايكولوجي Ecosystem فهو العلاقة الوظيفية بين المجتمع وبيئته التي تتميز بالوحدة الايكولوجية ضمن الطبيعة، وهو النظام المتشكل نتيجة التفاعل بين مجتمع الكائنات الحية مع البيئة الطبيعية.[35].

وأوضح جيمس كوين، وهو من أبرز ممثلي المدرسة الإيكولوجية؛ أن التفاعل الإيكولوجي يتم من خلال الاعتماد على موارد بيئة محدودة، بحيث يصبح كل كائن عضوي قادراً على التأثير في الآخرين، من خلال قدرته على زيادة أو نقص الموارد البيئية، التي يعتمد عليها الآخرون، وهذه العملية بطبيعتها عملية غير شخصية فهي عملية اجتماعية فرعية، وإن كانت دراستها تحتل أهمية خاصة في التحليل السوسيولوجي، ويرى بعض الباحثين ومنه بارك الذي أشار إلى أن هناك مستويين إيكولوجيين داخل المجتمعات الإنسانية؛ الأول منهما هو المستوى التكافلي الذي يتمثل في المنافسة غير الشخصية، أما الثاني فثقافي يرتكز على الاتصال والاتفاق، من هنا ذهب الباحث بارك إلى أن الإيكولوجيا الاجتماعية ليست سوى شكل من أشكال تجريد شبكة العلاقات الإنسانية غير المرئية، داخل منطقة تسودها حياة مشتركة[36].

"إن المنهج الإيكولوجي هو ذلك المنهج الأولي الذي يستخدم كبداية أولى لكل دراسة حقلية يقوم بها الباحث في ميدان الدراسات السوسيولوجية والأنثربولوجية، وتستند النظرية الإيكولوجية إلى قضية منطقية جوهرية تفترض استمرار أو ديمومة أنماط الحياة بكل صورها العضوية، كما تتجلى في أشكالها الإنسانية والحيوانية والنباتية"(37).

وتعرف دائرة المعارف البريطانية ميدان البحث الإيكولوجي، بأنه الميدان الذي يضطلع بدراسة الصلة بين الكائنات أو جماعات الكائنات العضوية في صلتها وعلاقتها بالبيئة، على اعتبار أن عالم الحياة هو نسق دينامي متفاعل"(38).

وجملة القول فإن الايكولوجية الإنسانية إنما تدرس كل مظاهر التنظيم الايكولوجي، في ضوء دراسة السكان وبخاصة في علاقاتهم بالتنظيم الاقتصادي، ومناشطهم في الحياة الجمعية، كما تظهر وتتجلى في طبيعة أسطح البيئات الفيزيقية وأشكالها وتضاريسها وتعاريجها، وهذا هو طبيعة المكان الاجتماعي، بمعنى أن التنظيم الأيكلوجي إنما يتصل بكل أشكال الأنشطة الجمعية، ودراستها من زاوية الزمان والمكان، أي أننا ببساطة ندرس النشاط الجمعي كما يظهر للعيان على سطح الأرض(39).

ويقصد به التفاعـل القائم بين الإنسان وبيئته الاجتماعية، وتتبـلور مفاهيم وأفكار هذا الاتجاه في الرأي القائل بأن جوهر المدينة هـو في تركيز عـدد كبير من الأشخاص في حيز صغير نسبيا وهذا يعني بشكل أخر دراسة تأثير حجم المدينة وكثافة سكانها على بنائها وتنظيماتها ومؤسساتها الاجتماعية.

فنمط معيشة السكان وطبيعة علاقاتهم الاجتماعية واستجاباتهم البيئية تؤدي إلي أنواع مختلفة من السلوك والتصرفات التي تترك بصماتها على حياة المدينة.

ومن الواضح أن انتقال الفرد أو الجماعات من القرية إلي المدينة يؤثر في سلوكهم وبالتالي في طبيعة العلاقات الاجتماعية المترتبة على هذا التغير المكاني وهكذا يصبح الاتجاه الايكولوجي في علم الاجتماع عبارة عن محاولات لفهم التغيرات والتنظيمات الاجتماعية التي تطرأ على منطقة ما نتيجة تفاعل السكان مع بيئتها(40).

**ب – النموذج الإيكولوجي المفسر لعملية التنمية الحضرية (نموذج التنمية المستدامة):**

يعد مفهوم التنمية المستدامة من أهم المفاهيم المستحدثة والمرتبطة بمفهوم التنمية كعملية تطويرية وإنمائية، واستدامة التنمية الحضرية تعني الحفاظ على العلاقة الايكولوجية القائمة بين الإنسان والجماعة والبيئة ضمن المجال الحضري، والحفاظ على الحياة الحضرية للأجيال القادمة دون المساس بصلاحية ومنفعة هذه الحياة.

بعد الحرب العالمية الثانية برزت عدة تغيرات عالمية أثرت في اقتصاديات الدول خاصة الدول النامية حديثة الاستقلال، وبرزت كذلك عدة أزمات أثرت في نوعية العملية التنموية، حيث لم تعد هذه العملية تخضع لعوامل داخلية وإنما أصبحت تتفاعل بعوامل خارجية، كمراعاة عدة جوانب في التنمية كالبيئة والمحيط وإتباع استراتيجيات دولية في عملية التنمية(41).

فالمجتمعات النامية تعيش تكوينا اجتماعيا متعدد الأنماط باعتباره سببا ونتيجة لظواهر التخلف والتجزئة والتبعية(42)، والتنمية المستدامة في الحقيقة ليست تنمية اقتصادية فحسب وإنما هي تنمية تمس

جميع الجوانب المكونة للمجتمع، وتشمل حاضر ومستقبل المجتمعات دون المساس بحقوق الأجيال القادمة في الحياة المتطورة والمتقدمة.

وقد برز مفهوم التنمية المستدامة خلال مؤتمر ستوكهولم حول البيئة علم 1972، حيث نوقش فيه لأول مرة القضايا البيئية وعلاقتها بواقع الفقر وغياب التنمية في العالم، وتم الإعلان فيه على أن الفقر والتنمية هما من أشد أعداء البيئة، ومن ناحية أخرى انتقد المؤتمر الدول والحكومات التي لازالت تتجاهل البيئة عند قيامها بالتخطيط للتنمية، ولقد أشار المؤتمر إلى ضرورة وضع الاعتبارات البيئية ضمن السياسات التنموية وإلى ضرورة استخدام الموارد الطبيعية بأسلوب يضمن بقائها واستمرارها للأجيال القادمة(43).

"وتم خلال عقد السبعينات تنظيم سلسلة من الندوات المنبثقة عن المؤتمر والتي كانت تتواصل باستمرار إلى قناعة بأن : التنمية والبيئة هما عمليتان متلازمتان، ولا يمكن الفصل بينهما، كما لا يمكن الفصل بين أهدافهما، ذلك أنه إذا كانت البيئة هي الظروف المحيطة بالإنسان، فإن التنمية هي سعي الإنسان إلى تطوير ظروفه الطبيعية والحياتية عموما"(44).

وخلال السبعينات أيضا أنشأت الأمم المتحدة برنامج للبيئة، تتمثل وظائفه الرئيسية في تقرير التعاون بين الدول في مجال البيئة ومتابعة البرامج البيئية، وجعل الأنظمة والتدابير البيئية الوطنية والدولية في الدول المتخلفة تحت المراجعة المستمرة.

بالإضافة إلى تمويل تلك البرامج ورسم الخطط والسياسات التي تساهم أو تشارك بشكل مباشر أو غير مباشر في حماية البيئة ومسايرة التنمية لها(45).

وخلال المرحلة الأولى من بروز مفهوم التنمية المستدامة كان الاعتقاد السائد هو أن هذه الأخيرة ليست سوى إطار عام للاسترشاد من أجل خلق توازن بين النشاط الاقتصادي والتنموي والنظام البيئي والطبيعي، لكن مع بداية الثمانينات أخذ البعض يطرح التنمية المستدامة كنموذج تنموي بديل، وحظي المفهوم باهتمام علمي وفكري متجدد، حيث برز هذا الاهتمام في تقرير الاتحاد العلمي للمحافظة على الموارد الطبيعية الذي صدر عام 1981، والذي خصص بأكمله للتنمية المستدامة، وفيه تم وضع تعريف محدد لها، وتم أيضا توضيح أهم مقوماتها وشروطها.

وباعتبار التنمية المستدامة كنموذج تنموي بديل في هذه المرحلة استلزم وضع إستراتيجية تتخيل إمكانية وجود تنمية تجعل الانسجام بين النمو الاقتصادي وحماية المحيط، والأخذ بعين الاعتبار المتطلبات الاجتماعية(46).

فالتنمية المستدامة كما جاء في هذا التقرير هي :" السعي الدائم لتطوير نوعية الحياة الإنسانية مع الأخذ بعين الاعتبار قدرات النظام البيئي الذي يحتضن الحياة وإمكاناته"، وقد وجد مفهوم التنمية المستدامة أكبر سند له في كتاب **مستقبلنا المشترك***(47).

وفي سنة 1987 أصدرت الأمم المتحدة قرارا بعنوان " المنظور البيئي في سنة 2000 وما بعدها"، هذا القرار يهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة بيئيا بوصف ذلك هدفا عاما منشودا للمجتمع الدولي وفي هذا التقرير النهائي للجنة وضع تعريف محدد للتنمية المستديمة على أنها:" تنمية

تسمح بتلبية احتياجات ومتطلبات الأجيال الحاضرة دون الإخلال بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها"[48].

وفي شهر جوان من عام 1990 انعقد مؤتمر **الأرض** بالبرازيل، حيث تم فيه تحديد مفهوم التنمية المستدامة :" على كونها نموذج تنموي يتطلب على كل بلدان العالم إتباعه، باعتباره يحقق الحاجات الحالية للمجتمعات، من دون أن ترهق مستقبل الأجيال القادمة"، واعتبر انه مفهوم سياسي يتجاوز الاعتبارات الأساسية للسياسات العمومية، ويفرض الحفاظ على البيئة، وهذا على كل المستويات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية[49].

ومن أهم خصائص التنمية المستدامة نذكر ما يلي[50] :

-أنها تعتبر البعد الزمني أساسي، فهي تنمية طويلة المدى بالضرورة، تعتمد على تقرير إمكانيات الحاضر، ويتم التخطيط لها لأطول فترة زمنية مستقبلية يمكن التنبؤ خلالها بالمتغيرات.

-أنها تراعي حق الأجيال القادمة في الموارد الطبيعية، وتعمل على الحفاظ عليها.

-أنها تقوم في المقام الأول على تلبية الاحتياجات الأساسية للناس، وخاصة الفقراء.

-تراعي الحفاظ على المحيط الحيوي في البيئة الطبيعية سواء عناصرها أو مركباتها الأساسية.

-تعتبر الجانب البشري من متطلباتها الأولى، لذلك فهي تراعي الحفاظ على القيم الاجتماعية والاستقرار النفسي وحق الفرد والمجتمع في الحرية وممارسة الديمقراطية وفي المساواة والعدل.

-تحافظ على تعدد العناصر والمركبات المكونة للمنظومات الإيكولوجية.

وقمة الأرض علمت المجتمع الدولي الكثير من الدروس المهمة عن كيفية تغير الأهداف السياسية، وكيفية تحقيق التعاون الدولي، ولكن كان يجب أن يكون لهذه الدروس مردودها وأثرها في أعمال المتابعة من جانب القمة العالمية للتنمية الاجتماعية[51].

وقد جاء في قرارات مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة الذي انعقد في جوهانسبورغ بجنوب إفريقيا في سبتمبر 2002 أن البيئة العالمية تعاني من التدهور، وأن العولمة قد أضافت بعدا جديدا إلى التحديات التي تواجه الأرض تتمثل في توسع الأسواق وحركية رؤوس الأموال وتدفق الاستثمارات في مختلف القطاعات والمجالات مما وضع فرصا جديدة لتحقيق التنمية المستدامة، وأضاف المجتمعون في هذا المؤتمر أنهم يرحبون بنشأة تجمعات وتحالفات إقليمية أكثر قوة، مثل الشراكة الجديدة من أجل التنمية في إفريقيا قصد تعزيز التعاون الإقليمي وزيادة التعاون الدولي وتحقيق التنمية المستدامة[52].

ومنه فإن ايكولوجيا التنمية الحضرية تتحدد أساسا في ركائز ومنطلقات التنمية المستدامة ضمن المجال الحضري، ومن العلاقة القائمة بين الإنسان كفرد والجماعة ككيان اجتماعي والمجال الحضري كمجال بيئي مكون أساسا من مجموعة عناصر بيئية، والعلاقة هنا هي علاقة تعايش وتفاعل وتأثير وتأثر، والتنمية الحضرية ذات البعد الإيكولوجي هي تلك التنمية التي تراعي البيئة الحضرية التي يعايشها الفرد والمجتمع وتحاول المحافظة عليها في الحاضر والمستقبل، وهذا ما يعرف بالتنمية المستدامة في الاصطلاح العام والتنمية الحضرية المستدامة في الاصطلاح الخاص.

**خاتمة:**

من خلال ما تم استعراضه ومحاولة الكشف عن العلاقة القائمة بين الإنسان والبيئة والتنمية الحضرية، فقد توصلت الدراسة بعد التحليل والتفصيل والتفسير إلى مجموعة من النقاط نوجزها فيما يلي :

– أن التنمية الحضرية بمفهومها الواسع تعني كل الإجراءات والعمليات التنموية القائمة ضمن المجال الحضري، سواء كانت اجتماعية أو اقتصادية أو بيئية ...الخ.

– أن مفهوم التنمية الحضرية تطور تباعا لتطور المدن وانتقالها من حال إلى حال، فمفهوم المدينة وتحديد معالمها يختلف في الحاضر عن الماضي، ونفس الشيء بالنسبة للتنمية الحضرية فمفهومها حاليا يختلف عما كان في الماضي، وذلك لما يحويه المجال الحضري من تغيرات وتطورات سواء من الناحية السكانية أو العمرانية.

– أن البعد السوسيولوجي للتنمية الحضرية يتمثل في مجموعة من الاتجاهات والنماذج المفسرة لعملية التنمية الحضرية، فالاتجاهات كالاتجاه الحضري والاتجاه السيكولوجي والثنائي تركز على مجموعة من المحددات كالمحدد الجغرافي والسيكولوجي (علم النفس الاجتماعي)، والمحددات الثنائية كثنائية الكسب والمعاش، والتضامن العضوي والآلي، والمجتمع الشعبي والحضاري ...الخ، أما النماذج فهي بدورها ترتكز على مجموعة من العناصر كالثقافة والتكامل والحضارة ...الخ.

– أما البعد الإيكولوجي فيتحدد أساسا من العلاقة القائمة بين الإنسان كفرد والجماعة ككيان اجتماعي والمجال الحضري ككيان بيئي مكون أساسا من مجموعة عناصر بيئية، والعلاقة هنا هي علاقة تعايش وتفاعل وتأثير وتأثر، والتنمية الحضرية ذات البعد الإيكولوجي هي تلك التنمية التي تراعي البيئة الحضرية التي يعايشها الفرد والمجتمع وتحاول المحافظة عليها في الحاضر والمستقبل، وهذا ما يعرف بالتنمية المستدامة في الاصطلاح العام والتنمية الحضرية المستدامة في الاصطلاح الخاص.

## الهوامش

[1] - محمد علي محمد وآخرون: **دراسات في التغير الاجتماعي**، دار الكتب الجامعية، القاهرة، 1974، ص 205.

[2] - أسامة عبد الرحمن: **البيروقراطية النفطية ومعضلة التنمية** ، سلسلة عالم المعرفة (57)، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1982، ص 13.

[3] - قاموس المعاني : سوسيولوجية، على الرابط الالكتروني التالي :http://www.almaany.com/ar/dict/arسوسيولوجية//

[4] - أكرم جاسم محمد العكام، إيناس وليد العاني: **أثر الأنطقة الأيكولوجية في التخطيط والتصميم الحضري لمدن العراق**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الهندسية المجلد الخامس والعشرون العدد الأول، 2009، ص 3 .

[5] - ايكولوجية اجتماعية، على الموقع الالكتروني التالي : http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Mnfsia15/lcololgtma/sec01.doc_cvt.h tm .

[6] - منال طلعت محمود: **التنمية والمجتمع**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2001، ص 69 .

[7] - منال طلعت محمود: **مرجع سابق**، ص 71 .

[8] - محمد عبد الفتاح محمد: **الاتجاهات التنموية في ممارسة الخدمة الاجتماعية**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2002، ص311.

[9] - فكرون السعيد: **إستراتيجية التصنيع والتنمية بالمجتمعات النامية** – حالة الجزائر - دراسة نظرية ، رسالة دكتوراه دولة، قسم علم الاجتماع ، جامعة منتوري قسنطينة ، 2004، ص67.

[10] -عبد العزيز عبد الله الجلال: **تربية اليسر وتخلف التنمية** ، سلسلة عالم المعرفة (91)، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1985، ص12.

[11] - حسن علي حسن : **المجتمع الريفي والحضري**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1991، ص311

[12] - **المرجع نفسه**. ص ن .

[13] - http://www.minshawi.com/vb/showthread.php?t=1164 02/08/2008

[14] - عبد السلام آدم الذرعاني : **التنمية الحضرية**، مجلة زهراء الكويت، الكويت، 2006، ص 11.

[15] - لوجلي صالح الزوي: **علم الاجتماع الحضري**، منشورات جامعة قار يونس، ليبيا، 2002، ص 92.

[16] - **المرجع نفسه**، ص 93.

[17] - فكرون السعيد: **مرجع سابق**، ص 84.

[18] - **المرجع نفسه**، ص 85.

[19] - محمد الجوهري: **علم الاجتماع الريفي والحضري**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1997، ص 181.

[20] - غريب محمد السيد، السيد عبد العاطي السيد: **علم الاجتماع الريفي والحضري**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1988، ص100.

[21] - مريم أحمد مصطفى: **التنمية بين النظرية وواقع العالم الثالث**، دار المعرفة الجامعية، القاهرة ، 1996، ص 150.

[22] - عبد الإله أبو عياش: **أزمة المدينة العربية**، وكالة المطبوعات، الكويت، 1980، ص 82.

[23] - محمد الجوهري : **مقدمة في علم اجتماع التنمية**، دار الكتاب للتوزيع، القاهرة، 1979، ص 76.

[24] - فكرون السعيد : **مرجع سابق**، ص114.

[25] - حسين تومي : **مشكلة النمو الديمغرافي وتنمية مجتمعات العالم الثالث (1962- 1989)**، رسالة ماجستير في علم الاجتماع، جامعة الجزائر، 1998، ص114.

[26] - إبراهيم محمد جواد: **نظريات في الثقافة والمثقف**، مجلة النبأ، العدد 44، إيران، 2000، ص 12.

[27] - نبيل السمالوطي: **علم اجتماع التنمية**، مرجع سابق، ص197.

[28] - فكرون السعيد: **مرجع سابق**، ص 116.

[29] - محمد زكي شافعي: **محاضرات في التنمية والتخطيط**، دار الأحد، جامعة بيروت العربية، بيروت، 1973، ص 53.

[30] - محمد عاطف غيث، محمد علي محمد: **دراسات في التنمية والتخطيط الاجتماعي**، دار النهضة للطباعة والنشر، بيروت ، 1986، ص27.

[31] - عبد الباسط محمد حسن: **التنمية الاجتماعية**، ط3، مكتبة وهبة، القاهرة، 1977، ص 14.

[32] - مالك بن نبي: **فكرة الأفريقية الآسيوية في ضوء مؤتمر باندونج**، ترجمة عبد الصبور شاهين، دار الفكر، دمشق، 1981، ص 124.

[33] - مالك بن نبي: **مرجع سابق**، ، ص 125.

[34] - فكرون السعيد: **مرجع سابق**، ص 120.

[35] - أكرم جاسم محمد العكام، إيناس وليد العاني: **أثر الأنطقة الأيكولوجية في التخطيط والتصميم الحضري لمدن العراق**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الهندسية المجلد الخامس والعشرون العدد الأول، 2009، ص 3 .

[36] - ايكولوجية اجتماعية، على الموقع الالكتروني التالي : http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Mnfsia15/lcololgtma/sec01.doc_cvt.htm .

[37] - قباري محمد إسماعيل : **علم الاجتماع الحضري ومشكلات التهجير والتغيير والتنمية**، منشأة المعارف، الإسكندرية مصر، 1985 ، ص159.

[38] - **المرجع نفسه**، ص160.

[39] - **المرجع نفسه**، ص168.

[40] - فكرون السعيد : **مرجع سابق**، ص11.

[41] - أحمد هاشم اليوشع: **البحث في مصادر الأزمة الاقتصادية في دول شرق آسيا**،مجلة شؤون اجتماعية، العدد61،الإمارات العربية،الشارقة،1999،ص37.

[42] - قيرة إسماعيل وغربي علي: **سوسيولوجية التنمية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ، 2001، ص 28.

[43] - جمعون نوال: **دور التمويل المصرفي في التنمية الاقتصادية**، رسالة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004، ص 26.

[44] - سليمان الرياشي وآخرون: **دراسات في التنمية العربية الواقع والآفاق**، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 1998، ص 238.

[*] - صدر عام 1987، وهو بمثابة الولادة الحقيقية لمفهوم التنمية المستدامة، ويعتبر التقرير الأول من نوعه الذي أن التنمية المستدامة هي قضية أخلاقية وإنسانية بقدر ما هي قضية تنموية وبيئية، وهي قضية مصيرية ومستقبلية بقدر ما هي قضية تتطلب اهتمام الحاضر أفرادا ومؤسسات وحكومات.

[46] - *Lavoisier, Le développement durable, Revue Francaise de gestion, N152, HERMES, 2004, P118.*

[47] - جمعون نوال : **مرجع سابق**، ص 27.

[48] - زرنوج ياسمينة: **إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر**، رسالة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005، ص 120.

[49] - *C BOUNI: L'enjeu des indications du développement, notions, sciences et sociétés, vol 6, 1998.*

[50] - فكرون السعيد: **مرجع سابق**، ص 126.

[51] - إنجي كول: **خطوات نحو التقدم الاجتماعي في الألفية الثالثة**، المجلة الدولية للعلوم، العدد126، اليونسكو، 1999.

[52] - تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبورغ جنوب إفريقيا، سبتمبر 2002